

Distr.
GENERAL

S/1997/827
28 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقا للقرار ١١٢٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو وجودها. وطلب المجلس إلي أيضا أن أوصل إبقائه على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا يشمل معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأن أقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طبيعة وجود الأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير عرضاً مستكملاً للحالة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - أعيد تنشيط عملية السلام الجورجية/الأبخازية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال الجهود المضنية التي بذلها ممثلي الخاص، السيد ليفيو بوتوا، والاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيرياً، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام المعنيين بجورجيا. وحدثت أيضاً اتصالات ثنائية بين طرفي النزاع. وبالرغم من هذه الجهود لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في الموضوعين الأساسيين وهما -- المركز السياسي المقبل في أبخازيا وعودة اللاجئين والمشردين الدائمة. ومن ناحية ثانية، أكد الجانبان مجدداً التزامهما بحل النزاع بالوسائل السلمية.

٣ - وقد التقيت بالرئيس الجورجي إدوارد أ. شيفرنادزه في ٢١ تموز/يوليه في نيويورك. وناقشنا جميع الجوانب المهمة لعملية السلام بما في ذلك دور الأمم المتحدة في المجال السياسي ومجال حفظ السلام. وقدمت تقريراً بالفعل (انظر S/1997/558، و Add.1) بشأن عقد اجتماع رفيع المستوى في جنيف بشأن النزاع في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه، بغرض تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم سياسي فيها برئاسة ممثلي الخاص. وكان السيد بوتوا يعتزم، بعد إجراء مشاورات مع الجانبين، استئناف الاجتماع المرجأ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في جنيف، إلا أن الزعيم الأبخازي فلاديسلاف آردزوبا، أبلغه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر أن الجانب الأبخازي يحتاج إلى مزيد من الوقت لإعداد المسائل الفنية. أما فيما يتعلق بمشروع "البروتوكول" (انظر S/1997/558، الفقرة ٥). فقد ذكر السيد آردزوبا أن النص بالصيغة التي وافق عليها لا يمكن أن يخضع لمزيد من المناقشة وإن ما ينبغي عمله ببساطة هو التوقيع عليه. وفي الوقت ذاته أعرب الاتحاد الروسي عن تفضيله لإجراء اجتماع جنيف نظراً لأنه رتب عقد مفاوضات مع الجانبين في موسكو بشأن نص مشروع "البروتوكول" خلال تلك الفترة. وعقب إجراء مزيد من المشاورات مع الجانبين وقيام الاتحاد الروسي بدور الطرف التيسيري، اتفق الآن على استئناف الاجتماع في جنيف في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وفي ١ آب/أغسطس دعا رئيس الاتحاد الروسي بوريس يلتسين الرئيس شيفرنادزه والسيد آردزنيا للانضمام إليه من أجل عقد اجتماع في موسكو يرمي إلى إحراز تقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس يلتسين عن دعمه لسلامة أراضي جورجيا والحكم الذاتي الموسع لأبخازيا، واقترح أن تؤخذ في الاعتبار خبرة الاتحاد الروسي في مجال تحديد العلاقات بين المركز والمناطق عند تسوية النزاع في أبخازيا. ومع أن كلا من الرئيس شيفرنادزه والسيد آردزنيا رحبا بالمبادرة، فإنهما فضلا إجراء مزيد من الأعمال التحضيرية قبل الاجتماع في موسكو.

٥ - وجررت المفاوضات الجورجية/الأبخازية في سوخومي في ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر تحت رئاسة النائب الأول لوزير خارجية الاتحاد الروسي السيد بوريس باستوخوف. واشترك في الاجتماع ممثلي الخاص ورافقه كبير المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ورئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جورجيا. وأكد الطرفان مجددا في بلاغ مشترك اعتمد في نهاية المفاوضات تصميمهما على السعي نحو حل المشاكل القائمة بسرعة، وتوقيع مشروع "البروتوكول" في موسكو في المستقبل القريب، وفقا لمبادرة الرئيس يلتسين في ١ آب/أغسطس ١٩٩٧. وإزاء تسليم الجانبين بضرورة البدء بسرعة في عملية عودة اللاجئين والمشردين بصورة منظمة وعلى مراحل، فقد اتفقا على مواصلة المناقشة في هذا الموضوع. وأعربا عن عزمهما على تنسيق الجهود من أجل القضاء على تشكيلات العصابات، التي تربك أنشطتها عملية السلام، وتعوق تسوية النزاع وعودة اللاجئين. وأيد الجانبان تكثيف الجهود التي تبذلها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل وضع حد لأنشطة تلك التشكيلات في منطقة النزاع. ورحبا بإحياء دور الأمم المتحدة في عملية السلام.

٦ - وقد جرت أيضا اتصالات ثنائية بين الجانبين. ففي ١٤ آب/أغسطس اجتمع الرئيس شيفرنادزه مع السيد آرديزنيا في تفليس. وقام وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد إفيغيني بريماكوف، بمهمة الطرف التيسيري في الاجتماع، وكان قد التقى قبل الاجتماع مع السيد آرديزنيا في سوتشي في ٩ و ١٠ آب/أغسطس. وبالإضافة أيضا إلى الاجتماع الذي تم بين الرئيس شيفرنادزه والزعيم الأبخازي وحدهما، اجتمع الرئيس شيفرنادزه والزعيم الأبخازي وأعضاء الوفد المرافق له مع الشخصيات السياسية في تفليس، بما في ذلك رئيس البرلمان السيد زوراب زفانيا. وفي ختام الزيارة وقّع الرئيس شيفرنادزه والسيد آرديزنيا بيانا أعلنوا فيه في جملة أمور، عزمهما على إنهاء النزاع وإعادة أواصر الحياة السلمية والاحترام المتبادل. وأكدوا من جديد التزامهما بعدم اللجوء إلى القوة، وتسوية أي خلافات بالوسائل السلمية وحدها عن طريق المفاوضات والمشاورات. وأشار الجانبان إلى أنهما توصلا إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الأساسية للتسوية السلمية، وإن ظلت هناك بعض الاختلافات الجوهرية، واتفق على الإبقاء على الاتصالات مستمرة بغية حل المشاكل التي سببها النزاع.

٧ - وفي ٢٠ آب/أغسطس زار وفد حكومي من جورجيا سوخومي والتقى مع قادة أبخازيين. وتركزت المناقشات على مسائل التعاون في مجالات مثل الطاقة والاتصالات. وقرر الجانبان إنشاء لجنة تنسيق لمعالجة المسائل العملية. وفي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر زار الوفد الأبخازي تفليس، حيث استقبلهم الرئيس شيفرنادزه، وأجروا مباحثات مع المسؤولين الحكوميين حول المواضيع الاقتصادية بصورة رئيسية، في إطار لجنة التنسيق. وتفيد التقارير بأن الجانبين اتفقا أيضا على فتح قناة أخرى للحوار، بين أعضاء البرلمان.

وطبقا لبيان عام أصدره الجانب الأبخازي فيما بعد، فإن المسائل السياسية التي لم تحسم بعد تؤثر على التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك النقل والاتصالات. ومن المقرر عقد الدورة المقبلة للجنة التنسيق في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عندما يسافر الممثلون الجورجيون إلى سوخومي.

ثالثا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٨ - بالرغم من الجهود التي تبذلها وكالات تقديم المعونة في شتى أنحاء أبخازيا، جورجيا، لا تزال آثار النزاع الذي لم يحسم شديدة الوطأة بالنسبة للسكان. فطبقا لما تقوله التقارير، لا يتم الحصول على الطعام إلا بصورة محدودة وينتشر الفقر على نطاق واسع، وخاصة بين المسنين الذين يفتقرون إلى دعم الأسرة أو الدخل. ويتدنى مستوى الصحة بين عامة السكان كما تصيب الأمراض المعدية آلاف من المدنيين. وقد أصيب القطاع الصحي بشلل بسبب تدمير الهيكل الأساسي، والسياسات والممارسات البالية. ولا يتوفر المأوى بصورة كافية ولا سيما في غالي وأوتشامشير، فضلا عن سوخومي. وتحتاج المدارس إلى ترميم كما تفتقر إلى المستلزمات الأساسية مثل الأثاث والأقلام والأوراق والطباشير. وعلاوة على ذلك كان للقيود التي فرضتها الحرب وما أعقبها من عزلة أثر نفسي كبير على الأطفال والكبار على السواء، الذين يعانون من الاضطرابات الانفعالية التي تعقب الصدمة مثل السلوك المتسم بالعنف.

٩ - وتمارس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة العمل ضد الجوع، ومنظمة (أطباء بلا حدود - فرنسا)، دورها باعتبارها الوكالات الرئيسية التي تعالج احتياجات المدنيين في أبخازيا. وبالإضافة إلى ذلك بدأت منظمات الطرف المناظر الدولية واللجنة المشوذة المتحددة المعنية بالإغاثة، تعمل في المنطقة. وقد عززت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجها الشامل بتوفير مواد الإيواء للمدنيين الذين يحتاجون إلى الدعم من أجل إعادة بناء مساكنهم؛ وترميم إحدى وثلاثين مدرسة بالتعاون مع منظمة العمل ضد الجوع، في شتى أنحاء أبخازيا، وتزويدها بالأثاث والمجموعات المدرسية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وتوزيع المعدات والمجموعات الصحية اللازمة للهياكل الصحية وتوفير عربة إسعاف للمستشفى في غالي. وقد أتاح وصول موظف الحماية مؤخرا زيادة قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على توفير احتياجات الحماية للسكان. وتواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية تنفيذ برامجها المتصلة بالحماية ورسائل الأسرة في شتى أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية تنفيذ برامجها في مجالات الزراعة والمعونة الغذائية ومطابخ وجبات الحساء، والأطراف الصناعية والبرامج الطبية كما تجهز طرودا خاصة لمواجهة شهور الشتاء. وتوجه منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا الدعم إلى مستشفيات المقاطعات، ومستشفى الدرن في غولربشي ومن أجل إضافة الكلور إلى إمدادات المياه في سوخومي. وقد استفاد وادي كودوري من بعثة تقييم الاحتياجات برئاسة إدارة الشؤون الإنسانية التي وجدت ثغرات في البرامج، ولا سيما في قطاع الصحة. وتعالج منظمة الطرف المناظر الدولية تلك الاحتياجات في الوقت الراهن.

١٠ - ومرة أخرى تهدد الحالة الأمنية في المنطقة العاملين في مجال تقديم المعونة، وممتلكات الوكالات التابعين لها. وتشير حوادث أخذ الرهائن الأخيرة القلق بصفة خاصة في هذا الصدد. وقد بحثت وكالات

تقديم العون دواعي قلقها مع طرفي النزاع ودعتهما إلى توفير الدعم الكامل لضمان استمرار برامج حماية الحياة لكي يستمر التواصل مع المدنيين المحتاجين.

١١ - ولا يلبي الدعم المقدم من أوساط المانحين الدوليين للبرامج الإنسانية في أبخازيا احتياجات المنطقة. وخلال أيلول/سبتمبر نظمت إدارة الشؤون الإنسانية التي تعمل بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى، زيارة إلى المنطقة قامت بها شعبة المعونة الإنسانية الهولندية، ومن المزمع أن تقوم وكالة التنمية الدولية السويدية بزيارة مماثلة. والمأمول فيه أن يقدم المانحون تبرعات في المستقبل العاجل ليتسنى الإبقاء على المستوى الحالي للبرمجة.

١٢ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا القيام بعمله الذي كلفه به مجلس الأمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى مكتبه الرئيسي في مقر بعثة مكتب الأمم المتحدة في جورجيا، افتتح مركز فرعي في وسط مدينة سوخومي في ١ تموز/يوليه، ليسهل على الجمهور الوصول إليه. ومنذ ذلك الوقت، زادت زيارات أفراد السكان المحليين بصورة كبيرة. وتلقى الزوار المعلومات والمشورة بشأن مسائل حقوق الإنسان. ووزعت نشرات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر أوفد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان خبيراً استشارياً إلى سوخومي لتقديم الدعم إلى الأعمال الإضافية التي يضطلع بها المكتب.

رابعاً - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٣ - واصلت البعثة العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاعي زغديدي وغالي وفي وادي كودوري. ومنذ ١٦ أيلول/سبتمبر، وإثر حادثة أخذ الرهائن (انظر الفقرة ٢٣ أدناه)، وفي ضوء التهديدات الأمنية المستمرة، نقحت مؤقتاً التسوية المؤقتة في قطاعي زغديدي وغالي. فحالياً لا تجري زيارة المناطق غير المسكونة؛ وتجرى في قطاع زغديدي دوريات، دائماً في مجموعات تضم كل منها مركبتين؛ وأوقفت الدوريات التي يجري الاضطلاع بها بالدراجات ومشيا على الأقدام، كما توقف الرصد عن كشب لنقاط العبور فوق نهر انغوري. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم جميع أفراد البعثة حالياً بارتداء السترات الواقية والخوذ في المنطقة الأمنية من قطاع زغديدي. ووفقاً لتقييم كبير المراقبين العسكريين فلا تزال البعثة قادرة، في حدود هذه القيود، على مراقبة الأطراف والتحقق من امتثالهم لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، الموقع في موسكو في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (انظر S/1994/583 و Corr.1، المرفق الأول). وتحفظ البعثة بثلاث قواعد أفارقة ومقر قطاعي في كل من قطاعي زغديدي وغالي (انظر الخريطة). وبالإضافة إلى ذلك، هناك قاعدة أفارقة واحدة في وادي كودوري يشغلها بصورة دورية مراقبون يعملون من سوخومي. وقوام البعثة الآن هو ١٠٩ مراقبين موزعين من ٢٣ بلداً (انظر المرفق).

١٤ - وقام فريق استقصاء طبي من الأمم المتحدة بزيارة البعثة في أثناء الصيف لتقدير الاحتياجات الطبية والسوقية والتشغيلية للبعثة. ووجد الفريق الطبي أن المرافق الطبية حسنة التنظيم والتجهيز ولكنها

أوصت بتزويدها بدعم طائرة هليكوبتر للإجلاء الطبي وبسيارة إسعاف إضافية. وتتخذ الآن الترتيبات لتزويد البعثة بالمعدات المطلوبة.

١٥ - ويجدر بالذكر أن البعثة بذلت جهوداً قوية لتحسين سلامة موظفيها. وعلى الرغم من ذلك، وقع أفرادها وممتلكاتها ضحايا لأعمال العنف، بما في ذلك أخذ الرهائن والسطو والسرقة. ونتيجة لهذه الحالة، وإضافة إلى التغير الذي أجري على أنماط الدوريات، يجري حالياً القيام بعدد من التحسينات. وتتخذ الآن الترتيبات لتزويد البعثة بمركبات واقية من القذائف لتعزيز أمن المراقبين العسكريين وتمكينهم من القيام بأعمال الدورية في المناطق التي يعتقد أن منها تعمل عصابات قطاع الطرق وغيرها من الجماعات المسلحة. وإضافة إلى ذلك سيقوم فريق أمني من الأمم المتحدة بزيارة منطقة البعثة بين ٥ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم حلقة عمل "لتدريب المدربين"، على معالجة حوادث أخذ الرهائن. وسيتحقق الفريق فيما إذا كانت ثمة حاجة إلى تدابير أمنية إضافية.

١٦ - استمر خطر الألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووردت تقارير عن وقوع عدد من الحوادث المتصلة بالألغام. وقد تطورت، فيما يبدو، أساليب الجماعات المسلحة، فهم يستخدمون الآن أجهزة متفجرة أكثر تعقيداً ويجري التحكم بها من بعد ضد أهداف مختارة بدقة. وكما ذكرت في تقارير السابقة، يبدو أن زارعي الألغام لا يستهدفون البعثة. ومع ذلك، تواصل البعثة اتخاذ التدابير الأمنية الموصوفة أعلاه وتواصل مشروعها المتعلق بإعادة رصف الطرق (انظر S/1997/340، الفقرة ٣٢). والمشروع متوقف الآن بسبب التهديدات ضد العمال المتعاقد معهم لهذا الغرض. ولكن من المتوقع استئناف المشروع في المستقبل القريب.

١٧ - واستؤنفت في ٢٧ آب/أغسطس الاجتماعات الرباعية الأسبوعية برئاسة قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بعد أن كانت قد علقت في ٢ تموز/يوليه، حينما لم يحضر الجانب الأبخازي احتجاجاً على ما ذكر أنه استمرار لتسلل الجماعات الجورجية المسلحة إلى أبخازيا (انظر S/1997/558، الفقرة ٢٠). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاجتماعات تجمع بين كبير المراقبين العسكريين بالبعثة وممثلين للشرطة والمليشيات والدوائر الأمنية والإدارة المحلية لكل من جورجيا وأبخازيا لمناقشة قضية الأمن وغيرها من القضايا التي تمس الطرفين كلاهما على المستوى المحلي.

١٨ - وتواصل البعثة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على جانبي نهر إنغوري. وتتبادل معها المعلومات وتوفر لها الحراسة عند الطلب.

خامساً - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٩ - تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مراقبتها لعمليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ضمن إطار تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٤. وما زال التعاون على أرض الواقع بين العمليتين قائماً

على النحو الذي ورد وصفه في تقريره السابق (انظر الوثيقة S/1997/558، الفقرة ٣٣). وتعتقد اجتماعات متكررة ومنتظمة لبحث المسائل ذات الأثر على أنشطة الجهتين كما ظلت المساعدة المتبادلة في القطاعات مستمرة على نحو مرض. ومن الجدير بالذكر أن البعثة وضعت ترتيبات أمنية مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ورغم أنه ثبت في عدة مناسبات أن هذه الترتيبات مفيدة، ما زالت هناك حاجة إلى وضع شكل رسمي للإجراءات التنفيذية والظروف التي ينبغي أن تتصرف فيها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة كي تساعد البعثة. ولم تستطع القوة أن تساعد البعثة مساعدة تذكر خلال حادثة أخذ الرهائن التي وقعت بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر لأنه ساد الاعتقاد أن اشتراك القوة يمكن أن يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة ويعرض حياة الرهائن إلى الخطر الشديد.

٢٠ - وما زالت القوة تعمل في نقاط ثابتة للتفتيش في أنحاء المنطقة الأمنية ويظل الخفر الذي تقوم به محدودا نظرا لاستمرار خطر الألغام. وكما أبلغ مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، جرح اثنان من ضباط القوة في الآونة الأخيرة جرحا بليغا عندما حاولا تعطيل جهاز مفخخ.

٢١ - ما زالت ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي انقضت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، موضع نظر الموظفين السياسيين والعسكريين في الاتحاد الروسي وحكومة جورجيا، وكان من المتوقع مناقشتها رسميا في مؤتمر قمة مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، الذي بدأ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وعند إعداد هذا التقرير، لم تكن قد وصلت النتائج المتوخاة عن هذا الاجتماع.

سادسا - الحالة على الصعيد الميداني

ألف - لمحة عامة

٢٢ - لا تزال الحالة غير مستقرة ويكتنفها التوتر في المنطقة المحدودة السلاح والمنطقة الأمنية في غالي وزغديدي. فقد تواصلت الأنشطة الإجرامية ضد السكان المحليين والأفراد الدوليين، ولا تزال السلطات المحلية على جانبي نهر أنغوري غير قادرة على معالجة هذه المسألة بصورة كاملة. والجماعات المسلحة غيرت كثيرا من نمط عملها المعتاد فزادت من أنشطتها في المنطقة المحدودة السلاح وفي المناطق الواقعة خارج منطقة مسؤولية البعثة. واستمرت هذه الجماعات في استعمال الألغام ويبدو أنها حصلت على أسلحة مجهزة بقدرة على الرؤية الليلية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ثلاثة جنود أبخازيين وجندي من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وستة مدنيين في حوادث تتعلق بالألغام وحوادث مسلحة أخرى في أبخازيا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، ولأول مرة منذ بدء حملة الألغام في عام ١٩٩٦، وقعت حادثتان تتعلقان بالألغام في قطاع زغديدي أديا إلى قتل مدني واحد.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضافت جماعات مسلحة تعمل من جنوب نهر إنغوري بعدا جديدا إلى تكتيكاتها حيث أخذت الآن جماعات صغيرة تتوغل كثيرا في إقليم أبخاز. وعلاوة على ذلك، حدث في مناسبتين أن كانت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا معا ضحية لحوادث أخذ الرهائن في قطاع زغديدي وذلك ولأول مرة منذ بدء البعثة. ففي ١٦

آب/أغسطس، أخذ ثلاثة رهائن من أفراد قوة حفظ السلام التابع لرابطة الدول المستقلة في المنطقة الأمنية من ذلك القطاع. وطلب الذين أخذوهم رهائن إعادة جثتين مقابل إطلاق سراح الرهائن. وبعد خمسة أيام من المناقشات، استجيب لطلبات آخذي الرهائن وأطلق سراح الجنديين. ووقعت حادثة أخذ الرهائن الثانية، كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، في ١٦ أيلول/سبتمبر، عندما قام ثلاثة أفراد مجهولي الهوية في قطاع زغديدي بأخذ اثنين من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وموظفا محليا رهائن. وأطلق سراح أحد الرهائن بعد قليل كي يقوم بإبلاغ رسالة يطلب فيها المختطفون فدية مقابل إطلاق سراح الرهينتين الأخريين. وقام كبير المراقبين الدوليين بالبعثة ببذل جهود لكفالة إطلاق سراحهم، بالتشاور مع قوات الأمن الجيورجية وممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. بيد أن البعثة وافقت، في النهاية، وفي ضوء الحظر المباشر الجسيم للرهائن، على دفع الفدية التي طلبها آخذوا الرهائن وحينئذ أطلق سراح الرهينة دون أذي. ومن حسن الحظ أن كان بالإمكان حل المشكلة بسلام، ولكن دفع الفدية يتعارض مع السياسة الثابتة للأمم المتحدة، التي تقضي بأن لا تدفع المنظمة أي فدية ولا تقدم أي تنازلات ذات شأن مقابل إطلاق الرهائن. ولذلك ينبغي التأكيد بأن هذه الحادثة لا تشكل سابقة. وأعيد في هذا الصدد تأكيد سياسة الأمم المتحدة في المقر وفي منطقة البعثة.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المجردة من السلاح

٢٤ - واصل الجانبان انتهاك اتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وأبلغت البعثة، خلال الفترة، عن وقوع ٢٢ انتهاكا من قبل الجانب الأبخازي و ٥٤ انتهاكا من قبل الجانب الجورجي، وكانت غالبية هذه الانتهاكات ثانوية تتمثل في وجود جنود غير مسلحين في المنطقة الأمنية. على أن كلا الجانبين ارتكبا انتهاكات أعظم شأنًا. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أدخل عدد من المعدات العسكرية الثقيلة إلى المنطقة المحدودة السلاح في قطاع زغديدي في سباق مناورة عسكرية جرت في منطقة كوليفي للتدريب، التي يدخل جزء منها في المنطقة المحدودة السلاح. ومنع الجانب الأبخازي، من جهته، البعثة من الوصول إلى طريق ساحلي على الجانب الشمالي من قناة غالي، قائلًا بأنه يعتقد أن الطريق مزروع بالألغام. وإضافة إلى ذلك، توجد منذ ٢٧ تموز/يوليه، كتيبة مشاة في المنطقة الأمنية من قطاع غالي.

٢٥ - لا تزال هناك أيضا انتهاكات دائمة لاتفاق عام ١٩٩٤ من قبل كلا الجانبين. وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة الفورية وعلى أعلى المستويات في غالب الأحيان لا تزال هذه الانتهاكات تترتب، لا بل قد زادت تكرارا في الآونة الأخيرة. وعلى الجانب الجورجي تشمل هذه الانتهاكات وجود وحدات مدفعية في جوبي في المنطقة المحدودة السلاح؛ والمرور بشكل منتظم للأسلحة الثقيلة عبر تلك المنطقة إلى منطقة التدريب في كوليفي، وفرض قيود على حرية البعثة في الحركة والوصول إلى موقع مستودعات الأسلحة الثقيلة في سيناكي وإلى مجمع تورسا. ويواصل الجانب الأبخازي تقييد حرية البعثة في الحركة على الطريق الساحلي المذكور أعلاه، وإقامة مواقع مراقبة للجيش في المنطقة الأمنية، ووضع كتيبة مشاة جبلية للجيش في أو شامشيرا، ومنع الوصول إلى موقع مستودعات الأسلحة الثقيلة في أو شامشيرا؛ والقيام بالتدريب على الدبابات داخل المنطقة المحدودة السلاح ما بين أو شامشيرا وبريمورسك.

جيم - وادي كودوري

٢٦ - ما زالت الحالة في وادي كودوري متوترة وغير مستقرة. ولم تلاحظ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، التي تواصل بانتظام خفر هذا الوادي لمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المنطقة، أي انتهاك لاتفاق ١٤ أيار/مايو. وقد رَأَسَت البعثة، تنفيذا لولايتها في خلق ظروف مفضية إلى العودة الآمنة والمنتظمة للاجئين، اجتماعين رباعيين شارك فيهما ممثلون عن جماعتين متحاربتين من السفانيين وممثلون عن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي أثناء هذه الاجتماعات اتفق الأطراف على "ميثاق عدم اعتداء" شفهي وعلى مواصلة حوارهم. وتحافظ وحدات شرطة جورجيا وممثلون عن "الحكومة الأبخازية في المنفى" على وجودهم في وادي كودوري، لكنهم غير قادرين على توفير أمن كاف في المنطقة. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تقارير تفيد بوجود قتال بين الأبخازيين والسفانيين، قرب الحدود الروسية في وادي كودوري، على مسافة حوالي ٢٠ كيلومترا خارج نطاق مسؤولية البعثة. ورغم أنه تمت تعبئة القوات السفانية في هذه المنطقة، يبدو أن خطورة هذه الحادثة قد بولغ فيها ولم تجد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أدلة لإثبات حدوثها. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أطلق النار على رجلين فقتلا، واعتبر ذلك هجوما انتقاميا لحادثة مماثلة حدثت قبل سنتين.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ - تواصل حكومة جورجيا ضمان إجراء التنسيق المناسب بين أنشطة المانحين والمساعدة المقدمة من منظمات الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة على السواء. ففي آب/أغسطس، استكملت الحكومة إعداد "مذكرة الاستراتيجية القطرية"، التي تحدد أولويات جورجيا للتنمية لفترة السنوات الثلاث القادمة، مع الربط بين الاحتياجات الإنمائية والاحتياجات الإنسانية المستمرة. وفي أيلول/سبتمبر، عُرِضَت "مذكرة الاستراتيجية القطرية" رسميا على أوساط المانحين، وقام بعرضها وزير الخارجية، الذي صحبه منسق الأمم المتحدة المقيم ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعمل في جورجيا.

٢٨ - والنتائج الاقتصادية للنصف الأول من عام ١٩٩٧ إيجابية بصورة خاصة. فالديون الخارجية استقرت، وظل الوضع المالي لجورجيا دون تغيير يُذكر، على الرغم من عدم تحسنه. وسعر الصرف مستقر وقريب جدا من القيمة المحددة في عام ١٩٩٥ عندما بدأت العملة الجديدة (اللاري) تحل محل القسائم. والقيمة العالمية لاحتياطات المصرف المركزي تكفي لتغطية احتياجات البلد من العملة الأجنبية لمدة شهرين.

٢٩ - وما زالت حالة الطاقة من بين دواعي القلق الرئيسية للبلد عشية حلول شتاء جديد دون وجود قدرة مناسبة لكفاية الطلب على الكهرباء للاستعمالات المنزلية والإنتاجية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه الماضيين، أدت أعمال الصيانة في سد نهر انفوري إلى حمل الحكومة على الاستعاضة عن الطاقة المائية - الكهربائية، التي يستفاد منها عادة في الصيف، باستعمال الطاقة التي ينتجها انفجار الغاز الطبيعي، وبذلك استهلكت احتياطات الغاز المحدودة التي يستفاد منها عادة خلال أشهر الشتاء. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون الطاقة الكهربائية المتاحة لإمداد السكان، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/

مارس ١٩٩٨، أقل مما كانت عليه في الشتاء الماضي ما لم يتم توفير المساعدة للحصول على كمية إضافية من الغاز.

ثامنا - ملاحظات

٣٠ - بذل ممثلي الخاص جهودا مضنية لإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا. وفي هذا الصدد، رأس ممثلي الخاص اجتماع جنيف الذي عقده كلا الطرفين في النزاع في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وما زال يتشاور على نحو وثيق بشأن جميع جوانب عملية السلام مع مختلف ممثلي الطرفين، وكذلك مع ممثلي الاتحاد الروسي، بصفتها الطرف التيسيري. كما ظل على اتصال منتظم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع أصدقاء الأمين العام المعنيين بجورجيا.

٣١ - إن مما يخيّب الآمال أنه كان لا بد من تأجيل الاجتماع المقرر عقده في جنيف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وكما يظهر في الفقرات السابقة، تابع ممثلي الخاص مباحثات مكثفة مع جميع الأطراف المعنيين، ويوجد الآن أمل كبير في أن تستأنف عملية جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومتابعة لجدول أعمال اجتماع جنيف الذي عقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه، سيحدد الاجتماع المقبل المجالات التي يمكن إحراز تقدم سياسي ملموس فيها. لكنه سيسعى أيضا إلى إحراز تقدم في المسائل الاجتماعية والاقتصادية بما يقصد منه دعم التقدم باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع. كما سيعالج الاجتماع مسألة عودة اللاجئين.

٣٢ - لقد مضت حتى الآن خمس سنوات منذ أن أرسل سلفي أول بعثة للنوايا الحسنة إلى جورجيا. ومنذ ذلك الحين بذل المجتمع الدولي - عبثا - جهودا كبيرة لدفع النزاع باتجاه التوصل إلى حل سلمي. وفي حين أن مما لا شك فيه أن المسؤولية النهائية عن إحراز التقدم في جهود السلام تقع بالتحديد على الطرفين، فإن الولاية التي حددها مجلس الأمن تنص على التوصل إلى ترتيب مبتكر وتجريبي للوساطة يقوي احتمال التعاون المثمر الذي يمكن أن يساعد الطرفين على نحو مفيد في التحدي العسير الذي يواجهانه. ومن جهتي، سأظل أضمن اتباع نهج الأمم المتحدة في هذه الجهود بروح من الشفافية والتنسيق الكاملين على نحو ما يقتضي نجاح هذا الترتيب. ودون وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، لا يوجد أدنى شك بأن النزاع المكشوف سوف يستأنف. وأحث جميع الأطراف المعنيين على الاستفادة من فرصة استئناف اجتماع جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر لإحراز تقدم موضوعي.

٣٣ - وفي حين أن انتهاكات وقف إطلاق النار كانت قاصرة على حوادث ذات طبيعة غير عنيفة (انظر الفقرة ٢٤) وأن قوات الطرفين ظلت مفصولة منذ توقيع اتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، فإن مما يدعو إلى الأسف أن تظل هناك عدة انتهاكات دامت طويلا للاتفاق وألا يؤبه لنداءات البعثة بوقف هذه الانتهاكات. لذلك أدعو الأطراف إلى الالتزام التزاما كاملا بالاتفاق والتعاون مع البعثة في هذا الصدد.

٣٤ - وعلى نحو ما رأى أعضاء المجلس، فإن خطر الألغام والأنشطة المسلحة والإجرامية ما زال يهدد حياة المدنيين الأبرياء ويؤثر على عمليات وكالات المعونة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول

المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. والأمانة العامة تواصل فعل كل ما يمكن عمله لتحسين سلامة أفراد البعثة، وإن اتخذ التدابير الإضافية المعروضة في الفقرتين ١٤ و ١٥ أعلاه سيكون ذا تكلفة. وسأقدم إلى المجلس في الوقت المناسب إضافة إلى التقرير تحتوي على الآثار المالية المترتبة على هذه التدابير. غير أن المسؤولية تقع على الطرفين لكفالة تمكين المراقبين غير المسلحين من العمل في بيئة آمنة، وذلك لمصلحة الطرفين. وأدعو الطرفين من جديد إلى بذل المستطاع لتحسين الحالة الأمنية في المنطقة وإنهاء الأنشطة التي تضر إضرارا شديدا بحياة السكان.

٣٥ - واختتاماً لهذا التقرير، أود أن أشكر ممثلي الخاص، ورئيس المراقبين العسكريين، وجميع الموظفين الدوليين والمحليين العاملين تحت إمرته على تفانيهم في خدمة السلام.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٨	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٥	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٣	باكستان
٩	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٤	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
١	كوبا
٤	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٥	هنگاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١٠٩	المجموع

خريطة

- - - - -